

opportunities to express their rejection of the Umayyad by declaring revolution. This paper examines the consequences of the security unrest in the Levant for the economic life during the Umayyad era.

It aims to highlight the disastrous consequences of the instability in the economic and financial activities by showing the nature of damage to agriculture and trade. and the size of the losses incurred by the state treasury in terms of both resources and expenditures.

Keywords: Umayyad state; Authority; Unrest; Economic activities; Resources and expenditures.

1. مقدمة:

تأسست الدولة الأموية في ظلّ ظروف سياسية وأمنية معقدة كان لها ارتدادات على استقرار الأوضاع الداخلية للخلافة معظم فترات العهد الأموي، فاستحوذ معاوية بن أبي سفيان على السلطة عن طريق التغلّب، والتغيير الذي أحدثه على نظام الحكم وكيفية انتقال الخلافة من خلال اعتماد مبدأ التوريث أوجد معارضة قوية لحكم بني أمية وكانت القوى المعارضة تتحجّن الفرص لإظهار مناهضتها للدولة الأموية وسياساتها وحتى السعي لإسقاطها ما تسبب في اضطراب الأوضاع السياسية والأمنية على فترات متفاوتة خاصة خلال العقود الأربعة الأخيرة في القرن الأول هجري، وقد تركّزت الحركات المناوئة بشكل خاص في المشرق الإسلامي أين كان العراق بالتحديد يمثل مركز المعارضة ومصدر القلاقل المستمر للخلفاء الأمويين، وتطور الإشكالية الرئيسية لهذا المقال حول انعكاسات تردّي الأوضاع الأمنية على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية في المشرق خلال العصر الأموي 41-132هـ/661-750م؟

إن هذا الموضوع يجب أن يحظى اليوم باهتمام كبير من طرف المختصين لأنه يتماشى مع السياق الأمني والاقتصادي الذي يعيشه العالم العربي في الوقت الراهن، وهو الدافع الرئيسي في الحقيقة الذي حفّزني لإنجاز هذا العمل من أجل استحضار تجارب الماضي والاستفادة من الدروس التي عاشتها الأمة في العقود الأولى من تشكّلها، ونهدف من وراء هذه الدراسة بالتالي رصد وإبراز الآثار السلبية للثورات والحروب الداخلية على بنية وحيوية الحياة الاقتصادية بمختلف جوانبها من خلال استعراضها

على محورين، الأول خاص بالانعكاسات على النشاطات الاقتصادية الرئيسية (الزراعة والتجارة)، والثاني ما يتعلق بالجانب المالي من حيث الموارد والنفقات، وذلك بالاعتماد على ما هو متوفر من روايات تاريخية في المصادر الإسلامية الرئيسية وتحليلها من أجل معالجة الإشكالية المطروحة وإخراج دراسة موضوعية تعكس صورة واقعية للظاهرة بكل تفاصيلها.

2. الانعكاسات على النشاطات الاقتصادية:

كان للثورات وحركات التمرد في المشرق انعكاسات مباشرة مدمرة على مختلف النشاطات الاقتصادية حيث ساهم انفلات الأوضاع الأمنية في إلحاق أضرار بالغة بالزراعة بفعل تخريب السدود والجسور والتأثير على اليد العاملة المتخصصة، كما ساهم تردّي الأوضاع الأمنية أيضا في شلّ الحركة التجارية نتيجة تعطيل خطوط المواصلات والتجارة وتخريب الأسواق، وهو ما سنوضحه بالتفصيل فيما يلي من عناصر.

1.2 الانعكاسات على الزراعة:

كانت الزراعة تعتبر النشاط الاقتصادي الرئيسي في الدولة الأموية خاصة في مناطق الإنتاج الرئيسية مثل العراق ومنها يأتي أهم دخل مالي للخرزينة ممثلاً في الخراج¹ وبنسبة أقل العشور، وبالتالي لم يكن عدم استقرار القطاع يؤثر فقط على الإنتاج وإنما يتعداه أيضا إلى الموارد المالية للدولة، حيث نلاحظ في فترات انفلات الأوضاع الأمنية أن الأطراف المتصارعة كانت تعتمد في الكثير من الحالات إلى تخريب السدود والمسئيات وتهديم الجسور على الأنهار كإستراتيجية حربية من أجل تعطيل وتأخير تحركات الخصم خلال المواجهات العسكرية وهذا الأمر كان له تداعيات مدمرة على النشاط الزراعي وقدرة الفلاحين على الوصول إلى أراضيهم لاستغلالها ونقل محاصيلهم، والمصادر تذكر في هذا الشأن عشرات الحوادث حول هذه الممارسات التخريبية، وخلال الحروب التي شهدها العراق بعد تفكك الدولة الأموية عقب وفاة يزيد ابن معاوية سنة 64هـ² كانت كل الأطراف المتصارعة على السلطة في المنطقة آنذاك، ممثلة في القوى الرئيسية الثلاث: الخوارج، ودعوة ابن الزبير، وحركة المختار الثقفي، تطبق هذه الممارسات سواء فرق الخوارج³ أو الأطراف الأخرى التي تحاربها⁴ ما أدى إلى إلحاق دمار كبير بالمنشآت هناك حتى أن

الحجاج ابن يوسف الثقفي عندما وصل إلى العراق بعد تعيينه واليا عليها سنة 75هـ وجد أنهارها دون جسور فألزم أهلها باتخاذها إلى أرضهم⁵ ويبدو منطقياً أن هذه الوضعية قد تسببت فيها الحروب المستمرة التي شهدتها المنطقة التي كانت محل تجاذبات وصراعات مستمرة وطويلة بين الأطراف المذكورة سابقاً، وحتى بعد تمكّن عبد الملك بن مروان من إخضاع العراق عقب الانتصار الحاسم على مصعب بن الزبير في دير الجائلق على أطراف الكوفة سنة 72هـ⁶ لم تعرف المنطقة استقراراً حقيقياً إلا بعد القضاء على ثورة عبد الرحمن بن محمد بن الأشعث سنة 82هـ⁷، وطيلة هذه الفترة كان خطر الخوارج لا يزال قائماً في الشرق، حيث شهدت هذه المدة مزيداً من عمليات التخريب التكتيكية للمنشآت أيضاً وسنعتي على ذلك مثالين: ما قام به المهلب بن أبي صفرة الذي كان متمركزاً بالأهواز مكلفاً بقتال الخوارج حيث قطع الجسور المؤدية إلى البصرة خوفاً من إقدامهم على اقتحام المدينة بعدما بلغته أخبار هزيمة عبد العزيز أمام الأزارقة⁸، ولاحقاً أقدم الحجاج نفسه على اتخاذ إجراء مماثل بعد ثورة ابن الأشعث حيث أمر بتهديم القناطر وقطع جسور البصرة ومنها جسر الأبلّة عندما انسحب من المدينة ليعسكر بموضع الزاوية بعدما بلغته الأخبار بتوجه قوات المتمردين نحوه⁹، ويبدو أن الحجاج لجأ إلى هذه الخطوة ليمنع عبد الرحمن من استهداف قواته المتعثرة والمحدودة في انتظار وصول المساعدات الشامية، ويدفعه للتوجه نحو مدينة البصرة عملاً بنصيحة المهلب¹⁰، وأيضاً كاتبه زادان فروخ¹¹. وإن كانت المصادر حفظت لنا هذين المثالين فنعتقد حتى في ظل غياب التفاصيل الكثيرة أن توظيف هذه الممارسات كان شائعاً في تلك الفترة، ما كان يؤثر سلباً بشكل مباشر على النشاط الزراعي حيث يعيق الفلاحين عن الوصول إلى أراضيهم ونقل منتوجاتهم.

لكن التهديد الأكبر الذي واجهه النشاط الزراعي كان يتمثل خاصة في الأضرار التي يتعرض لها نظام الري بسبب الاستهداف المتعمد للسدود والمسئآت بهدف تخريبها أو بسبب الإهمال وغياب عمليات الصيانة نتيجة الفوضى التي تواكب الاضطرابات الأمنية وضعف أو غياب السلطة السياسية، لقد كان تدمير الحواجز المائية أو إحداث ثقوب فيها من بين التكتيكات المعتمدة أيضاً، فكما كان يتم تدمير الجسور لتعطيل تحركات

الخصم كذلك كان يتم تخريب السدود والمسنيات لنفس الغرض، وهذا الأمر قام به الحجاج في مواجهة عبد الرحمن بن الأشعث مثلا بالقرب من الكوفة عند دير الجمام حتى يؤمن قواته من أي هجوم مباغت من طرف خصمه¹²، الذي وظف بدوره نفس التكتيك بعدها بقليل عند المواجهة بينهما في مسكن¹³ حيث قام بإحداث خروق في القنوات المائية بالمنطقة لإغراق مساحات كبيرة حتى يحمي قواته من أي عملية تطويق يمكن أن يقدم عليها جيش الحجاج وإجباره على مواجهته من جهة واحدة¹⁴، وخلال تمرد يزيد بن المهلب قام عامل الكوفة عبد الحميد بن عبد الرحمن بتخريب السدود بين الكوفة وواسط التي اتخذها يزيد بن المهلب معسكرا له حتى يعرقل تحركه نحو المدينة¹⁵.

ولا شك أن هذه الممارسات خلال الحروب كان لها نتائج مدمرة على النشاط الزراعي حيث يؤدي إغراق مساحات كبيرة بالمياه نتيجة تخريب السدود ليس فقط إلى إتلاف المحاصيل الزراعية في المناطق المستغلة ويصعب من قدرة الفلاحين على التحكم في عملية السقي، وإنما أيضا إلى صعوبة استغلال تلك المساحات مرة أخرى نتيجة تحولها إلى مستنقعات تحتاج إلى أموال كثيرة لتجفيفها وإعادة تأهيلها كما سنوضح لاحقا عند التطرق لتأثير الثورات على الوضع المالي للدولة.

وكان لغياب السلطة أو انشغالها بإخماد الثورات تأثير سلبي على عملية الصيانة والعناية بشبكة السدود والمسنيات وإصلاحها ما يتسبب في فقدان مساحات واسعة من الأراضي الزراعية بفعل الفيضانات حيث نجد مثلا أن ضياعا واسعا كانت لمعاوية بن أبي سفيان في العراق استخرجها له مولاه عبد الله بن دراج من أراض موات ومستنقعات قد تلفت بعد أن تم إهمال الاعتناء بها فغمرتها المياه من جديد حتى قام الحجاج بن يوسف لاحقا باستصلاحها فحسب عنها المياه ببناء السدود وقلع ما كان بها من قصب¹⁶، وهذه الأضرار التي تعرضت لها الضياع حدثت على الأرجح في الفترة بين وفاة يزيد بن معاوية وولاية الحجاج العراق وهي نفس الفترة التي شهدت فيها المنطقة اضطرابات أمنية خطيرة وانتشار للحروب بين مختلف الأطراف المتصارعة في تلك المرحلة مع غياب سلطة سياسية مستقرة، وتزامنت أيضا مع نشاط غير مسبوق للخوارج الذين كانوا يعمدون إلى تخريب المناطق التي يستهدفونها¹⁷ وألحقوا أذى كبيرا بالزراعة

وبمصالح كبار الملاك الزراعيين ما تسبّب لهم في خسائر معتبرة، فكان من مصلحتهم إعادة الاستقرار بسرعة وربّما ساهموا حتّى في دعم المجهود العسكري للسلطة القائمة من أجل ذلك، حتّى أنّ أحد كبار أغنياء العراق من الدهاقين يدعى فيروز حصين شارك بنفسه مع مواليه وأتباعه في قتال الخوارج سنة 72هـ¹⁸، وإذا أخذنا في الاعتبار أن غير العرب لم يكونوا من المسجلين في الديوان وبالتالي ليس عليهم واجب القتال فإن مشاركة فيروز في الحرب ضد الخوارج لا بدّ أن تكون بدافع المصالح الشخصية.

وكان للاضطرابات الأمنية تأثير سلبي كبير على المردود والنشاط الزراعي من جهة إفقادها القوة النشيطة أيضا وذلك من خلال النزيف الكبير الذي سببته لها في اليد العاملة حيث كان تخريب الريف والإضرار بنظام الري يجعل الفلاحين غير قادرين على الاستمرار في نشاطهم، ومع ذلك كانوا مطالبين بدفع الضرائب رغم كل شيء والتي لا شك أن تأمينها أصبح عملية صعبة بالنسبة إليهم، وإذا أضفنا إلى كل هذا فقدان الأمن نتيجة الحروب وضعف أو غياب سلطة الدولة فإنها كلها عوامل دفعت الفلاحين إلى هجرة أراضيهم للتخلّص من دفع الضرائب أو لتأمين أنفسهم، أو للسببين معا¹⁹، ولدينا بعض الإشارات في المصادر عن هذه الحالة تعكس وضعية الهجرة الواسعة التي عرفتها قرى وأرياف العراق لسكانها نحو المدن خاصة البصرة والكوفة²⁰، فلما تولّى الحجاج ولاية العراق عمل على معالجة هذا الوضع الطارئ فأمر بإخراج الفلاحين من المدن وردّهم إلى قرَاهم²¹، ويبدو أن هذه الهجرة ازدادت بشكل ملحوظ عقب الاضطرابات الأمنية التي عرفها العراق بعد سنة 64هـ واستمرت حتى بداية ثورة ابن الأشعث سنة 81هـ حسب ما يستفاد من رواية البلاذري، ويمكن أن نجزم هنا بأن هذه الظاهرة قد ألحقت من دون شك أضرارا كبيرة بالزراعة حيث أن تخليّ الفلاحين عن أراضيهم وقرَاهم كان يعني انخفاضا مؤكدا في الإنتاج الزراعي²² ويمكن أن نتبين ذلك من خلال انخفاض قيمة جباية الخراج في تلك الفترة حتى وإن كان سياق الرواية التي أوردها البلاذري واستبدالنا بها هنا يشير إلى الخراج بالمعنى العام أي الوظيفة المالية الإجمالية المفروضة على أهل الذمة (على رؤوسهم وعلى أرضهم)، حيث أرجع الدهاقين المحليين أسباب هذا الانخفاض إلى إسلام أهل الذمة وهجرة الأراضي²³، وما يهمنا هنا هو هذا التفسير الأخير بالذات المتعلق بإهمال الأراضي

الزراعية في الأرياف نتيجة ترك الفلاحين لقراهم والذي يقيم دليلاً واضحاً على تضرر الزراعة وانخفاض الإنتاج بسبب تخلي سكان الريف عن الاشتغال بالأرض.

2.2 الانعكاسات على التجارة:

كانت التجارة في العهد الأموي أحد الروافد الرئيسية للاقتصاد وقد استفادت من حالة الاستقرار التي أعقبت قيام الدولة الأموية بعد نهاية الحروب الأهلية لتحقيق نمو وازدهار كبيرين، لكن هذا النشاط على غرار الزراعة كان بدوره شديد الحساسية تجاه الأوضاع الأمنية ويتأثر به بشكل أسرع، سواء كان هذا النشاط محلياً ومحدوداً على مستوى الأمصار أو إقليمياً متشعباً يربط بين مختلف جهات وأمصار الدولة الإسلامية.

كان العراق بحكم موقعه يلعب دوراً حيوياً في تجارة العبور بين الشرق والغرب، وكانت البصرة بالتحديد مركزاً تجارياً مهماً وأساسياً في المبادلات في المنطقة حيث تقع قرب البحر على ممر الطرق التجارية من الهند والشرق الأقصى وبلاد العرب وخوزستان²⁴، وقد تعرضت التجارة فيها إلى شلل تام خلال الفتنة التي أعقبت وفاة يزيد بن معاوية حيث أدى تفكك السلطة وظهور الخوارج وسيطرتهم على مناطق واسعة في الشرق خاصة منطقة الأهواز القريبة منها إلى قطع المبادلات وتوقف حركة القوافل مع الأهواز وفارس نتيجة غياب الأمن وانتشار الحروب وقد استغل المهلب هذا الوضع من أجل دفع تجار البصرة إلى المساهمة في المجهود الحربي ضد هاتاه الفرقة حيث طلب منهم إقراضه الأموال وتمويل جيشه لمواجهة هذا الخطر حتى يستطيعوا تنشيط تجارتهم من جديد خاصة أن كساد أعمالهم دام مدة سنة كاملة حسب زعمه²⁵، وهذه الرواية توافق الفترة التي تلت ظهور وبداية نشاط الخوارج في العراق وأطرافه ابتداءً من سنة 64هـ ونعلم أن حركتهم قد استمرت لفترة طويلة وغطت مساحة واسعة بين الأهواز وفارس وكرمان وربما انقطاع أو تقلص الحركة التجارية استمر لمدة طويلة نتيجة ذلك، ولا شك أن هذا الاضطراب في التمويل بسلع الشرق الذي اعتزى أسواق البصرة وعلى الأرجح أيضاً باقي أمصار العراق قد كان له انعكاسات سلبية أيضاً على الأقاليم الأخرى التي تتلقى هذه السلع عبر العراق ويلعب فيها العراقيون دور الوسيط مثل الشام والحجاز.

وفي أقصى الشرق نشبت فتنة أواخر العهد الأموي بين والي خراسان نصر بن سيار وأحد المتمردين من العرب يدعى جديع بن علي الكرمانى استمرت فيها المواجهات بين الطرفين حوالي سنة كاملة ما أجبر التجار من سكان مدينة مرو - عاصمة الإقليم- على إغلاق حوانيتهم وأسواقهم فتعطلت التجارة²⁶، ما تسبب بشكل مؤكد في إلحاق خسائر كبيرة بهم وبنشاطهم ما يعكس بشكل واضح التأثير السلبي للفوضى وغياب الأمن على هذا النشاط الحيوي، ومن غير المستبعد أن العراق قد تأثر بهذه الأحداث أيضا نظرا لاستقبال أسواقه قسم من منتجات الشرق عبر خراسان التي كانت محطة أساسية على طريق التجارة مع آسيا حيث كانت تستفيد من توابل الهند عبر كابول وغزنة، ومن منتجات الصين عبر بخارى وبيكند وسمرقند²⁷، أما عاصمتها مرو فمن الطبيعي أنها كانت تمثل مركز هذه المبادلات، ومنها تعبر القوافل التجارية عبر الهضبة الإيرانية وصولا إلى ما بين النهرين²⁸. وإذا كان هاذين المثاليين الذي أوردناهما في الأعلى عن التوقف الذي عرفته التجارة في البصرة ومرو تلقائيا نتيجة انهيار الوضع الأمني بالمنطقتين اللتين تعتبران مركزين مهمين للتبادل التجاري، فإن تعطيل التجارة بشكل متعمد كان من الأساليب المطبقة بين مختلف الأطراف المتنافسة والمتصارعة خلال الفتن والحروب التي كانت تلجأ إلى قطع خطوط التجارة وإمدادات الغذاء بين الأقاليم كنوع من الحصار الاقتصادي خاصة تجاه المناطق الخاضعة لقوات مناوئة لسلطة الدولة، ونجد بين التفاصيل الكثيرة التي تسردها المصادر عن الأحداث السياسية والأمنية ما يسعنا من أمثلة لإقامة الدليل على هذه الممارسات فخلال الفتنة الثانية عمد مروان بن الحكم إلى إيقاف إرسال شحنات القمح من مصر إلى الحجاز²⁹ التي كانت تحت سيطرة منافسه عبد الله بن الزبير، واستمر هذا الحصار الغذائي على الأرجح حتى استطاع عبد الملك حسم الصراع لصالحه ضد عبد الله بن الزبير³⁰، وعندما قام الحجاج بفرض الحصار على مكة سنة 72هـ التي اعتصم بها ابن الزبير منع دخول الطعام إلى أسواقها لتجويع من بها ودفعهم إلى الاستسلام حيث اضطر نحو عشرة آلاف من سكانها إلى التخلي عن عبد الله بن الزبير بسبب الجوع بمن فيهم ولديه حمزة وخبيب الذين التحقا بالحجاج³¹، وخلال ثورات الخوارج التي واكبت الفتنة الثانية قام نجدة الذي تغلب على اليمامة والبحرين بقطع إمدادات القمح عن الحجاز

أيضا ولم يسمح باستئناف التموين من جديد إلا بعد أن كتب إليه عبد الله بن عمر في ذلك وحاججه وأقام عليه الحجة³²، وقام المهلب بن أبي صفرة أيضا بتعليق المبادلات بين فارس التي كانت تحت سيطرته، وكرمان التي كانت في أيدي الخوارج حتى ضاق عليهم الحال لانقطاع ما كان يأتيهم من سلع وبضائع من فارس³³. وهذه الممارسات كما هو واضح كانت تهدف لإضعاف الخصم والتأثير في معنوياته من خلال حرمانه من الموارد التي يحتاجها لدعم مجهوده الحربي، لكنها في المقابل كانت تلحق ضررا بالحركة التجارية وتسبب خسائر معتبرة للتجار.

وكما كانت عمليات المقاطعة والحصار الاقتصادي مهمة خلال فترات الصراع كانت الأسواق بالمقابل تعتبر حيوية جدا بالنسبة للأطراف المتصارعة أيضا بسبب حاجتها للتموين والتجهيز وهكذا كانت هذه القوى تُقدم على احتكار الطعام لتموين الجيوش فخلال تمرد عبد الرحمن بن محمد بن الأشعث سنة 81هـ ونجاحه في دحر قوات الحجاج مع البداية في طريقه إلى البصرة أمر هذا الأخير بجمع كل الطعام والعلف المتوفر عند التجار في سوق الكلاء بالمدينة (البصرة) فحمله معه ووعد التجار بتسديد ثمنه لاحقا لمن كان منهم مواليا له، واستثنى من ذلك من كان مناصرا لخصومه³⁴، وكان يزيد بن المهلب عندما تمرد في العراق ضد يزيد بن عبد الملك قد قام بإجراء مماثل حيث عمد إلى تحويل معظم أسواق البصرة -بعد أن فرض سيطرته عليها- إلى القسم الخاص بأحياء قبيلته الأزدي في المدينة³⁵ أين كان يتمركز أشد أنصاره إخلاصا له وهذا من أجل أن يوفر لهم كل ما يحتاجونه من تموين وتجهيز.

وعلى مستوى الأمصار كانت أسواق المدن تصبح ميادين للمواجهات خلال الفتن إذ بحكم أنها كانت فضاء واسعا يسمح باستيعاب المقاتلة دارت في ساحاتها الكثير من المعارك العنيفة ما ألحق أضرارا كبيرة بها وأوقف النشاط فيها، فسوق الكوفة مثلا كان مسرحا لمواجهات عنيفة بين الحجاج والخوارج بقيادة شبيب بن يزيد وفي ذلك يقول عبد الرحمن بن عمرو الشيباني:

يا ليتني في الخيل وهي تدوسهم في السوق يوم اصطفن بالحجاج³⁶.
وعندما تمرد يزيد بن المهلب وتوجه إلى البصرة للسيطرة عليها قام بإحراق السوق وتهديم دكاكينها³⁷، وجمعه بالعامل على المدينة عدي بن أرطاة

مواجهات عنيفة كان المربرد ساحتها الرئيسية³⁸، وهو اسم أحد أشهر أسواق البصرة والمكان المخصص للمتاجرة في الإبل بها³⁹. وقد أدت هذه الممارسات القائمة على احتكار الأسواق وعمليات الحصار والمقاطعة بالإضافة إلى تحويل الفضاءات التجارية إلى ساحات للمواجهة وتخريب وإحراق الدكاكين ليس فقط إلى تعطيل الحركة التجارية وإحاق الخسائر بالتجار فحسب بل وساهمت بشكل مباشر في ندرة وارتفاع أسعار الغذاء والسلع بالنسبة للمستهلكين وحتى إلى التسبب في تجويعهم⁴⁰. كانت الفتن تؤثر على استقرار وفرة النقد وقدرة الأقاليم على الاستمرار في سك العملة وهذا بدوره كان يلحق ضربة شديدة ببقيّة القطاعات الاقتصادية مثل التجارة والضرائب، فقد عانت البصرة مثلاً بعد 64هـ من تراجع حجم الكتلة النقدية بها بسبب انقطاع معظم الفضة التي كانت تستوردها ما أدى إلى نقص كبير في هذه المادة⁴¹، التي تعتبر قاعدة النظام النقدي فيها، خاصة أن مناطق إنتاجها الرئيسية كانت تقع في الشرق مثل أصفهان، وجيرفت، وفارس، وفرغانة، وباذغيس⁴²، وهي مناطق كانت لفترة طويلة تحت سيطرة الخوارج، وقد شجّع هذا الوضع (ندرة النقود مع ضعف السلطة) الناس على التلاعب بالعملة وأوزانها فكانوا يعمدون إلى قطع أجزاء من أطرافها ما يؤدي إلى انخفاض أوزانها⁴³ وهذه الممارسات كانت تتسبب في تراجع قيمة النقود وثقة الناس فيها، ولدينا في إجراء الحجاج ما يمكن أن يدعم هذا الطرح حيث قام في محاولة منه لتغطية النقص في مادة الفضة بمصادرة الأدوات والمصنوعات من هذا المعدن التي كان يستعملها الناس وأمر بإذابتها وسكها نقوداً⁴⁴ ثم عمد إلى تخفيض وزن الدراهم فكانت تعرف بالمكروهة⁴⁵، وإذا كان هذا الإجراء قد وجد الحل ربما لنقص المادة الأولية فإنه من المحتمل قد ساهم من جهة أخرى في التأثير على أسعار السلع⁴⁶، ودفعها نحو الارتفاع بفعل تراجع القيمة الشرائية للدرهم نتيجة تقلص وزنه.

3. الانعكاسات على الوضعية المالية:

إن الوضع المالي للدولة يتأثر بحساسية شديدة للتقلبات السياسية والأمنية، فالاضطرابات الأمنية كان لها انعكاسات سلبية على الموارد والنفقات معاً، وحتى على مدّخرات الدولة من الأموال، فكلما كانت السلطة تواجه تحدياً أمنياً كانت تستهلك أموالاً كثيرة لمواجهة ذلك وعندما كانت تخرج مناطق

وأقاليم بأكملها عن سيطرة الدولة كانت تفقد معها مداخيل تلك المنطقة، كما أن الآثار التي كانت تخلفها الثورات والعمليات العسكرية كانت تؤثر سلبا بشكل مباشر على مالية الدولة من خلال تقليص مستوى الجباية لاحقا أو من حيث ضرورة زيادة الإنفاق لإعادة الاعمار ما دمّرت الحروب، وهذا ما سنعمل على توضيحه في هذا العنصر.

1.3 الانعكاسات على موارد الدولة واحتياجاتها النقدية:

فيما يتعلق بموارد الدولة المالية التي تأتي أساسا من الخراج باعتبار النشاط الزراعي هو عماد اقتصاد الدولة، نلاحظ انخفاضا كبيرا للجباية في فترات الحروب، وقد مرّ علينا سابقا التداعيات الكارثية للفتن والفوضى على الزراعة بالذات وكيف أدت إلى تخريب هذا النشاط وإلحاق الضرر الشديد به نتيجة استهداف نظام الري وفقدان الأمن في الريف ما نتج عنه تراجع قيمة الضرائب التي تجبى⁴⁷، لكن كانت هناك عوامل أخرى أيضا ساهمت في تراجع مقدار الجباية مثل فقدان السلطة السيطرة على مساحات واسعة من الأراضي التي تخضع لها بالإضافة إلى تفشي عمليات الاختلاس التي يقوم بها الموظفون على مختلف المستويات مستغلين ضعف السلطة.

كانت السيطرة على المناطق في فترات الفتن تنتقل بين مختلف الأطراف المتصارعة بسرعة نتيجة الإخضاع المباشر أو عن طريق تغيير الولاءات في كل مرة، وكلما كانت منطقة تخضع لسيطرة قوة ما كان يتم بسرعة جباية خراجها والتصرف فيه حيث تتوالى الأخبار في المصادر عن مثل هذه الممارسات التي كانت شائعة على نطاق واسع.

ففي العراق مثلا عرفت الموارد انخفاضا محسوسا وفي أحسن الأحوال تذبذبا طيلة الفترة بين وفاة يزيد بن معاوية وثورة عبد الرحمن بن محمد بن الأشعث، ففي المدة التي كانت فيها المنطقة تحت سلطة ابن الزبير 65-72هـ انخفض الخراج إلى ستين مليون درهم⁴⁸، بعد أن كان في حدود مائة وخمس وثلاثون مليون درهم قبل ذلك في ولاية عبيد الله بن زياد⁴⁹ حسب ما هو متوفر من معطيات، ما يبيّن أن العراق قد فقد أكثر من نصف موارده المالية خلال الفترة التي كان يعيش فيها عدم استقرار واضطرابات أمنية خطيرة بسبب التهديد الخطير الذي كان يمثله الخوارج الأزارقة، ونحن نعتقد أن قيمة الخراج التي ذكرتها المصادر خلال "فتنة ابن الزبير" كما تصفها كانت ربما سنة 65هـ وهي السنة التي كانت فيها البصرة تحت

التهديد المباشر للخوارج الذين فرضوا سيطرتهم على الأهواز وطردوا عمال السلطان منها وجبوا خراجها بين 65-66هـ⁵⁰ واستولوا أيضا على خراج نهر تيرى والمناطق المحيطة بها⁵¹، واحتلوا كذلك على خراج فارس⁵² وصولا إلى كرمان⁵³ فانقطع بذلك جزء مهم من مقدار الجباية عن البصرة حتى أن المهلب بن أبي صفرة لم يجد بيت مالها إلا مائتي ألف درهم فقط سنة 65هـ عندما كان يتجهز لقتال الأزارقة حتى اضطر إلى الاقتراض من التجار⁵⁴، كما عرف خراج الكوفة أيضا انكماشاً كبيراً في نفس الفترة وعلّل صاحب الخراج إبراهيم بن محمد هذا التراجع بالفتنة التي عرفتها المنطقة⁵⁵.

ولا يبدو أن الخراج في العراق قد شهد تحسناً بعد ذلك تحت حكم ابن الزبير لعدة اعتبارات منها احتفاظ المهلب بن أبي صفرة بخراج المناطق التي قام بطرد الخوارج منها (الأهواز ونهر تيرى وقرى الفرات) لنفسه حسب الاتفاق الذي تمّ بينه وبين أشرف البصرة⁵⁶، وتدهور الوضع السياسي مع اشتداد الصراع على الكوفة بين ابن الزبير والمختار الثقفي بين 65-67هـ، واستمرار تهديد الخوارج الذين تبنا إستراتيجية جديدة بعد طردهم من الأهواز على يد المهلب تقضي بعدم التمركز في منطقة محددة وتوسيع مجال نشاطهم حتى شمل فضاء جغرافياً امتد ما بين الري شمالاً إلى فارس وكرمان جنوباً⁵⁷، بين 67-71هـ وفي حين أنهم لم يستطيعوا خلال هذه المدة فرض سيطرة كاملة ودائمة على المنطقة إلا أنهم ألحقوا أضراراً كبيرة بها وأشاعوا فيها الخوف بسبب عمليات القتل الواسعة التي قاموا بها ضد السكان⁵⁸، وبجانب كل هذه العوامل يمكن أن نضيف عاملاً آخرًا مهماً يتمثل في حركة المغامر عبيد الله بن الحر الذي تمرد على كل سلطة في العراق وضمّ إليه بضع مئات من أنصاره مشكلاً فرقة من المقاتلين كانت تنتقل بين قرى ومدن السواد بالكوفة والجبال فتقوم بنهبها وجباية خراجها بين 64-68هـ⁵⁹.

ولاحقاً بعد استرجاع الأمويين السيطرة على العراق من جديد في حين لا تسعفنا المصادر بأي إشارة عن الوضع المالي في البداية إلا أنها عندما تبدأ في التطرق للخراج في عهد الحجاج بن يوسف الثقفي لا تقيدها بشكل مباشر حيث يعتري التضارب والتناقض المعلومات التي تأتي بها فيما يتعلق بهذا التفصيل بالذات⁶⁰، والأرقام التي تذكرها ترجع بكل تأكيد إلى

سنوات مختلفة دون أن تحددها للأسف، لكن مع ذلك يبدو أن مستوى الجباية ظل منخفضاً أيضاً خاصة في السنوات العشر الأولى التي تلت عودة العراق للسيادة الأموية أين بقيت الأوضاع مضطربة والاستقرار هشاً، وإذا وضعنا جانباً الأرقام المتباينة لقيمة الخراج في هذه الفترة إذ يبدو مستحيلاً معرفة السنوات التي تعود إليها، فإننا نعلم بشكل مؤكد أن بعض الأقاليم الشرقية التي ترسل الوظيفة المالية المفروضة عليها إلى العراق كانت تجد صعوبات مالية كبيرة ولم تستطع الوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بأداء الخراج المتوجب عليها خاصة في فارس وهي المنطقة التي عانت كثيراً من حركة الأزارقة لمدة أكثر من عشر سنوات بين 67-77هـ وبشكل أخص في الفترة بين 72-77هـ أين كانت المواجهات فيها عنيفة جداً بينهم وبين قوات المهلب⁶¹، ففسا ودرابجرد مثلاً كانتا تواجهان صعوبات حقيقية في الوفاء بالتزاماتهما المالية تجاه بيت المال حتى اضطر دهقانها ويدعى أزامرد ابن الهربذ إلى التوجه للحجاج لكي يطلب منه تأخير دفع الخراج⁶²، وكانت فسا بالتحديد قد تعرضت لتهديد شديد من طرف الخوارج الذين أرادوا تهديمها حتى اضطرّ دهقانها إلى إعطائهم مائة ألف درهم لردّهم عنها⁶³. ويبدو أن تراجع الجباية في هاتين المنطقتين قد استمر لمدة ليست قصيرة ما استنفد صبر الحجاج وأثار حفيظته فأمر بتعذيب دهقانها لإجباره على دفع الخراج كاملاً⁶⁴، وهذه الحادثة على الأرجح تخص الفترة قبيل ثورة عبد الرحمن بن الأشعث إذ أن خراج فسا ودرابجرد وأيضاً إصطخر ومناطق أخرى بقي موقوفاً على تمويل الحرب ضد الأزارقة التي قادها المهلب حتى سنة 77هـ بتقويض من الخليفة عبد الملك بن مروان شخصياً ما استقرّ كثيراً الحجاج الذي اتهم المهلب بمماطلة الخوارج حتى يستأثر بالخراج ويجمع الأموال⁶⁵، وحتى إن كنا لا نعلم بالتحديد مقدار الخراج الذي كانت تدفعه هذه المقاطعة إلا أنه على الأغلب كان معتبراً، فقد جى عمر بن عبيد الله الذي عينه مصعب بن الزبير والياً على فارس ومكلفاً بقتال الأزارقة، خراج إصطخر في ظروف استثنائية وفي وقت قصير جداً استغرق أسبوعاً واحداً فقط فبلغ تسعمائة ألف درهم فوهبها لأحد مساعديه مجاعة بن سعر⁶⁶، أما درابجرد فلا نعلم إلا مقدار الصلح الذي عقدته مع المسلمين عند الفتح سنة 27هـ وكان على مليوني ومائتي ألف درهم، أو خمسة ملايين ومائتي ألف حسب ما يرويه خليفة بن خياط⁶⁷.

ونملك أيضا روايتين في المصادر تفيدان بصعوبات عانت منها أصفهان بدورها في الوفاء بما عليها من خراج وكان يبلغ في فترات الاستقرار قبل الفتنة في ولاية عبيد الله بن زياد على العراق ثلاثة ملايين درهم⁶⁸، ومن خلال سياق الروايتين يمكن أن نستنتج أن هذه الصعوبات كانت في فترتين مختلفتين الأولى مع بداية ولاية الحجاج بن يوسف على العراق على الأرجح حيث راسله عاملها وهزاذ بن يزيد يطلب منه إسقاط بعض خراجها تخفيفا عن أهلها، لكن الحجاج رفض هذا الطلب وأصرّ على أداء الخراج كاملا مع تهديد شديد لعاملها⁶⁹، ونعلم أن أصفهان كانت تحت ولاية عتاب بن ورقاء حتى سنة 76هـ عندما ألحقه الحجاج بالمهلب لقتال الأزارقة ثم كلفه بعدها بمواجهة شبيب بن يزيد الخارجي⁷⁰ الذي ظهر في سواد الكوفة، ما يجعلنا نفترض أن وهزاذ هذا قد خلف عتاب بن ورقاء في الإشراف على أصفهان في تلك الفترة. وكانت هذه المنطقة قد عانت كثيرا بدورها من حركة الخوارج في ذلك الوقت وتم استهدافها في العديد من المرات بين 67-71هـ بل وتعرضت لحصار طويل في مناسبتين دام الثانية منها مدة سبعة أشهر كاملة⁷¹، ومع كل هذه العمليات العسكرية التي قام بها الخوارج في المنطقة ليس من المستغرب تماما أنها تعرضت للتخريب مع تعمق الشعور بفقدان الأمن ما أثر على الحياة الاقتصادية فيها من دون شك. أما المرة الثانية المتعلقة بالوضع المالية الحرجة لأصفهان فيبدو أنها حدثت بعد ثورة ابن الأشعث حيث عجزت هذه المقاطعة مرة أخرى عن أداء الخراج الذي عليها ثلاث سنوات متتالية ولم يستطع الحجاج معالجة الأمر إلا بعد أن قام باستبدال عاملها بأحد الأعراب من بني عمّه الذي طبّق أساليب قاسية وصلت لإعدام بعض دهاقنتها لإجبارهم على تحصيل مقدار الخراج كاملا، وقد أعجب الحجاج بما حققه هذا الوالي فأبقاه في منصبه، فمات الحجاج وهو بعد وال عليها⁷².

ويمكن أن نجزم أيضا حتى من دون تصريح المصادر بانقطاع خراج كرمان أيضا التي كانت خارج سيطرة الدولة وبقيت في أيدي الخوارج قرابة اثنتي عشرة سنة من 66هـ إلى 78هـ⁷³ حيث كانوا من دون شك يستغلون مقدراتها الاقتصادية ويجبون خراجها لأنفسهم.

ليس هناك من شك أن هذه الوضعية الاقتصادية والمالية السيئة التي كانت عليها المقاطعات الشرقية قد تركت أثرا سلبيا على موارد العراق

حينها حتى أن بيت المال في البصرة كان في حالة عجز لم يستطع معها مواصلة تمويل الحرب ضد الخوارج ما اضطر المهلب إلى الاقتراض من التجار والأغنياء من جديد حتى يستطيع تجهيز الجيش الذي قام بتجميعه لقتال قطري بن الفجاءة والأزارقة بتكليف من عبد الملك بن مروان سنة 75هـ⁷⁴.

ومع كل ذلك يجب أن نشير أيضا إلى مسؤولية الحجاج في انخفاض موارد الخراج بسبب الأساليب القاسية التي اعتمدها من أجل تحصيل الحقوق المالية للدولة، حيث ألحقت الإجراءات التي قام بها لرفع معدل الجباية ضررا كبيرا بالناس، ما أدى إلى تنامي الشعور بالظلم وتفاقم حالة التذمر بين صفوفهم، وكانت أحد العوامل التي دفعتهم إلى مناصرة ابن الأشعث والانضمام إليه⁷⁵، إن هذه الأساليب القاسية في تحصيل الخراج حسب الرواية كانت معتمدة في السنوات الأولى لتولي الحجاج العراق ربما تشكل خيطا يمكن أن يقودنا إلى التعرف على مقدار الجباية قبل ثورة ابن الأشعث سنة 81هـ حيث يذكر الصولي أن الحجاج لم يكن يحصل إلا أربعين مليوناً فقط خلال هذه الفترة ويشير إلى أن هذا المبلغ لم يكن يستطيع أن يصل إليه إلا بأساليب العنف "ما كان يصل إلى ذلك إلا بضرب الأبدان" التي كان يتعرض لها أهل الذمة⁷⁶، ويذكر الصولي أيضا أن قيمة الخراج استمرت في التراجع حتى بلغ خمس وعشرون مليون درهم عند وفاة الحجاج⁷⁷.

إن ما يذكره الصولي عن استمرار تراجع الخراج حتى أواخر سنوات ولاية الحجاج تعارضه الوقائع بشدة حيث نملك دلائل أخرى يمكن أن تنفي هذا الطرح، منها الإجراءات التنموية والمشاريع الإصلاحية التي قام بتنفيذها الحجاج بعد ثورة ابن الأشعث مثل رد اليد العاملة الزراعية إلى الأرياف بل وتدعيمها بجماعات جديدة تم جلبها من الهند، مع إطلاق مشاريع كبيرة لصيانة نظام الري واستصلاح واستخراج الأراضي بالإضافة إلى التوسع في منح القروض للفلاحين، كلها إجراءات كانت كفيلة بإعطاء النشاط الزراعي دفعة قوية لاسترجاع حيويته من جديد، ثم إن سياسة الإنفاق التي تبناها الحجاج في تلك الفترة لدليل آخر على تحسن الوضعية المالية للبلاد حيث استطاع مثلا أن يتم بناء مدينة واسط سنة 83هـ والتي تقدر المصادر تكلفة بعض المنشآت بها مثل الجامع وقصر الإمارة

والسور بثلاث وأربعين مليون درهم⁷⁸، ما جرّ عليه سخط عبد الملك بسبب ما اعتبره تبذيراً للأموال العامة⁷⁹، كما أنه استطاع أن يموّل لاحقاً في أواخر سنوات ولايته للعراق حملة عسكرية ضد السند بقيادة ابن عمه محمد بن القاسم بقيمة سبعة ملايين درهم⁸⁰ (أو ستين مليوناً عند البلاذري)⁸¹، إن هذه الإشارات المتفرقة عن سياسة الإنفاق تمثل دليلاً قاطعاً على توفر موارد مالية كافية في العراق نتيجة تحسن معدل تحصيل الجباية التي على الأرجح مع ذلك أنها لم تبلغ أبداً مستوياتها السابقة رغم كل ما بذله الحجاج في سبيل ذلك، حتى أن يزيد بن المهلب تحرّج من الاشراف على الخراج في ولايته العراق نهاية القرن الأول هجري وطلب من الخليفة سليمان بن عبد الملك أن يعفيه من هذه المسؤولية بسبب الأضرار التي ألحقها الحجاج بالعراق والجباية فيه⁸²، ويمكن أن نخمّن بشكل موضوعي أنها ربما بلغت مستوى ما بين ستين مليوناً وثمانين مليوناً في تلك الفترة حسب الأرقام التي يذكرها العسكري والصولي⁸³.

بالإضافة إلى تراجع موارد الدولة بسبب انكسار الخراج، كان توقف أو تقلص النشاط التجاري يؤثر سلبياً على واردات الدولة التي كانت تستفيد من ضرائب معتبرة تفرض على التجار بنسب متفاوتة حسب وضعيتهم بين 2.5% و10%، وكان في ميناء الأبلّة الذي يربط البصرة عبر قناة مائية مركزاً لتحصيل الرسوم منذ خلافة عمر بن الخطاب⁸⁴، وعليه يمكن أن نتصور أن المداخل التي كان يستفيد منها بيت المال كانت معتبرة بفضل حيوية التجارة خاصة في حالات الاستقرار والازدهار.

إن الثورات وحركات التمرد كانت توفّر دائماً الظروف الملائمة لنهب الاحتياطات النقدية للدولة حيث كانت مبالغ هامة ومعتبرة من بيت المال في مختلف الأقاليم تجد طريقها إلى أيدي المتغلبين والتمرديين بل وحتى من طرف الولاة والعمّال أنفسهم ممثلي السلطة مستغلين غياب أو ضعف سلطان الدولة، وهذه النقطة لحسن الحظ نملك عنها أخباراً معتبرة بشكل متفرق في المصادر بعضها يحدد حتى قيمة الأموال التي تمّ نهبها والاستيلاء عليها، فبعد وفاة يزيد بن معاوية سنة 64هـ عرفت بيوت المال في الأمصار نزيفاً كبيراً، ففي البصرة مثلاً قام والي العراق عبيد الله بن زياد بعد موت يزيد بن معاوية بالاستحواذ على مبلغ معتبر من بيت المال تقدره بعض المصادر بثمانية ملايين درهم وكان باشر توزيع العطاء على

الناس منه لاستمالتهم والحفاظ على الاستقرار في المِصر فلمّا رأى منهم ما يكره وأدرك أن الأحداث قد تجاوزته بحيث لم يعد قادرا على التحكم في الوضع أوقف العملية واحتفظ بالمال لنفسه، فوهب أهله وخاصته بعضا منه، فكان ذلك المال سببا في غنى آل زياد ويُسرهم بعد ذلك⁸⁵، ولاحقا في البصرة دائما استغل عاملها خالد بن عبد الله بن أسيد الظروف السياسية والأمنية المضطربة التي كانت تمر بها الخلافة والعراق فأخذ خمسة عشر مليون درهم من بيت المال بعدما علم أن عبد الملك قد اتخذ قرارا بعزله من منصبه⁸⁶ وكان ذلك سنة 74هـ قبل قدوم الحجاج واليا عليها، وعندما تمرد يزيد بن المهلب واستولى على البصرة وجد ببيت مالها عشرة ملايين درهم فأخذها⁸⁷، وعرف بيت مال الكوفة المصير نفسه فعندما استولى عليها المختار أخذ ما وجد بها من أموال وهو تسعة ملايين درهم ففرّق قسما منها بين أنصاره وأصحابه ومن بايعه⁸⁸، ولاحقا عندما ثار ابن الأشعث على الحجاج وخلص عبد الملك بن مروان وزحف بقواته من سجستان إلى العراق أخذ ما وجد في بيت المال بالكوفة⁸⁹، وفي أواخر سنوات الدولة الأموية عندما تفككت السلطة السياسية وظهر المتغلبون في كل مكان استولى سليمان بن هشام الذي كان محبوسا بعمان على ما فيها من أموال بعدما علم بمقتل الوليد بن يزيد سنة 126هـ ورجع إلى دمشق⁹⁰، ومع اشتداد الصراع على الخلافة بعد وفاة يزيد بن الوليد 127هـ استغل سليمان مرة أخرى اضطراب الأوضاع في دمشق مع تواتر الأنباء على قرب وصول مروان بن محمد بقواته إلى المدينة فنهب بيت المال واستولى على ما فيه فقسمه بين أتباعه وخرج من دمشق سنة 127هـ⁹¹.

وإذا نظرنا إلى هذا الوضع بصورة عامة سنرى أن موارد الأمة كانت تُهدر بشكل مأساوي وتتعرض لنزيف كبير خلال فترات الفتن، فالأموال التي كان من المفترض أن تدخل خزائن الدولة أو تلك التي كان يتم الاحتفاظ بها في بيوت المال كانت تتسرب لتجد طريقها إلى أيدي خصومها ومنافسيها وحتى عمالها نتيجة ضعف أو غياب سلطة الدولة.

2.3 الانعكاسات على النفقات:

كان إصلاح ما خربته الحروب والانتفاضات يستهلك أموالا طائلة من بيت المال، وفي العراق الأكثر تضررا من الاضطرابات الأمنية رفض الحجاج القيام بأي مشاريع لإصلاح نظام الري المتداعي انتقاما من الدهاقين

والفلاحين الذين ساندوا ثورة ابن الأشعث⁹²، لكنه قرر أخيراً في خلافة الوليد بن عبد الملك أن يتدارك الوضع المتدهور للزراعة والخراج معا من خلال اعتماد مشاريع واعدة لإنشاء السدود وإصلاح البثوق قدر تكلفتها بثلاثة ملايين درهم، وهو مبلغ كبير كما هو واضح حتى أن الخليفة نفسه استكثره⁹³، لكن يبدو أن الحجاج حصل على موافقة الوليد في النهاية حيث قام بعملية إصلاح واسعة لنظام الري في العراق لا سيما في الجنوب وأنفق في سبيل ذلك مبالغ كبيرة من الأموال العامة⁹⁴، بل وعمد حتى إلى مساعدة الفلاحين مادياً حيث وقر لهم قروضا بقيمة مليوني درهم لمساعدتهم على استعادة نشاطهم الزراعي⁹⁵، وسياق هذه الرواية يأتي بعد ثورة ابن الأشعث ما يعطي إشارة واضحة أن هذه الأضرار التي لحقت بالأراضي الزراعية مرتبطة أساساً بالأحداث الأمنية التي شهدتها المنطقة في هذه الفترة ويُقيم مبلغ إصلاحها دليلاً واضحاً على حجم الخسائر التي يمكن أن تسببها عمليات التخريب المتعمد لقنوات الري والسدود خلال فترات الانفلات الأمني، هذا دون الحديث عن تكاليف إصلاح الجسور والطرق.

وأنفق الحجاج أيضاً أموالاً طائلة من أجل إخماد تمرّد ابن الأشعث وإن كانت المصادر لا تذكر أي رقم دقيق إلا أننا نجد مع ذلك بعض الإشارات عنها حيث يذكر بحشل مثلاً أن الحجاج عندما خاف من رد فعل عبد الملك بن مروان بسبب إسرافه في الإنفاق على بناء مدينة واسط قام بإدخال نفقات الحروب ضد ابن الأشعث ضمن مجموع الأموال التي صرفها وبعث بذلك إلى عبد الملك⁹⁶، وذكر الحموي أن كاتبه صالح بن عبد الرحمن أشار إليه باحتساب أربعة وثلاثين مليون درهم في هذه الحروب⁹⁷، وإن كان هذا المبلغ يبدو مبالغاً فيه كثيراً إلا أن فتنة ابن الأشعث من دون شك قد استهلكت الكثير من الأموال كإنفاق مباشر فيما يتصل بمنح العطاء والتجهيز والتموين حتى تمّ إنهاء التهديد الذي شكّله ضد السلطة الأموية في العراق.

وكانت السلطة تلجأ في فترات الفتن إلى توظيف مقدراتها الاقتصادية والمالية ضد خصومها من أجل حسم الصراع معهم، من خلال تشجيع أنصارها وتحفيزهم على القتال بتعجيل صرف العطاء لهم ومنحهم مكافآت خاصة ذات قيمة معتبرة تختلف حسب المهمة الموكلة إليهم ويمكن أن تصل إلى مائة دينار بل وحتى إلى ألفي درهم للفرد في بعض الأحيان⁹⁸ كما تعتمد

إلى فتح التسجيل في الديوان لتجنيد مزيد من المقاتلين⁹⁹، وهذه الإجراءات الضرورية التي كانت تقوم بها بسبب الحاجة الملحة لتجنيد وتحفيز المقاتلين بهدف إخماد الثورات واسترجاع الأمن والهدوء كانت بكل تأكيد تستهلك أموالاً إضافية من بيت المال ليست بالقليلة تصل إلى ملايين الدراهم. كما كان السلطة مع كل هذا تضطر أيضاً إلى إبرام تحالفات مع القبائل والشخصيات الفاعلة من أجل استمالتها وتقديم في سبيل ذلك تنازلات اقتصادية ومالية كبيرة، ففي الشام خضع مروان بن الحكم، عندما ترشح للخلافة، لشروط رؤساء القبائل الذين طلبوا امتيازات مادية واقتصادية مقابل دعمهم له ففرض لألفين من قوم حسان بن بحدل ألفي درهم عطاء لكل واحد (ما يمثل أربعة ملايين درهم يتحملها بيت المال سنوياً)، واستجاب لشروط مالك بن هبيرة، وأغرى حسان بن مالك¹⁰⁰، وأقطع الحصين بن نمير مع قومه من كندة منطقة البلقاء¹⁰¹، واضطر ابنه عبد الملك عندما قام بالأمر من بعده إلى مهادنة المردة في جبال لبنان حتى لا ينشغل بهم عن حرب خصومه مقابل ألف دينار كل أسبوع¹⁰²، وعمل على ربط الاتصال بكبار أشرف العراق يستميلهم ويمتئهم بالامتيازات¹⁰³، فاشترط عليه كثير منهم ولاية أصبهان في مقابل التخلي عن مصعب بن الزبير حتى تعجّب عبد الملك من كثرة الإلحاح عليها فسأل أصحابه عن أمرها¹⁰⁴، وأرسل إلى عبد الله بن خازم في خراسان يدعو إلى بيعته على أن يجعل له خراج خراسان سبع سنين كاملة¹⁰⁵، ولقد كان عبد الملك مدركاً لقوة الأسلوب الاغرائي في هذا النوع من الصراعات ودور الثروة في كسب الولاءات لما لها من تأثير في تغيير المواقف وهو الذي سجلت المصادر قوله: «إن من وثائق الحزم أن تحمل الناس بالمال فإنهم أتباعه»¹⁰⁶، وكان مستعداً لتقبل وتحمل تكاليف هذه السياسة من أجل إعادة توحيد الدولة الإسلامية من جديد.

وفي العراق الذي تعرض لتهديد غير مسبق من طرف حركة الخوارج بعد وفاة يزيد بن معاوية أجمع أهل البصرة على تكليف المهلب بن أبي صفرة لمواجهتهم فاشترط عليهم التنازل له عن خراج كل أرض ينفي عنها الخوارج فتمّ الاتفاق بينهم على ذلك¹⁰⁷، وعلى الأرجح أنه اشترط ذلك لضمان تجنيد المقاتلة وتجهيزهم والإنفاق عليهم حيث كان بيت المال في البصرة يعاني من وضعية سيئة إذ لم يكن يتوفر فيه حينها إلا مائتي ألف

درهم فقط لم تكفي لتغطية نفقات الجيش حتى اضطر إلى الاقتراض من التجار¹⁰⁸، وهذا يرجع إلى أن عبيد الله بن زياد كان قد أخذ كل ما في بيت المال عندما قرر الخروج من البصرة كما مرّ علينا سابقاً، وبقي المهلب محتفظاً بخراج مناطق عديدة ذات دخل معتبر لمدة طويلة مثل منطقة الجبال وفسا ودرابجرد واصطخر حتى بعد عودة العراق للسيادة الأموية وذلك بموافقة وتفويض من عبد الملك بن مروان شخصياً ما أثار حفيظة الحجاج الذي اتهم المهلب بمماطلة الخوارج حتى يستأثر بالخراج ويجمع الأموال¹⁰⁹، وفي العراق دائماً اضطر ممثل الخلافة عبد الله بن عمر بن عبد العزيز أواخر العهد الأموي إلى تقديم مبالغ طائلة إلى زعماء العشائر المحلية لضمان ولائهم ومساندتهم بعد وفاة يزيد بن الوليد سنة 127هـ¹¹⁰، وصالح أيضاً الضحاك الخارجي فدفع له أربعة ملايين درهم بعد أن حاصره في واسط عدة أشهر¹¹¹ وكان قد غلب على الكوفة وسواها فدخلت تحت سيطرته¹¹²، واتفق الطرفين على الاعتراف بالوضع القائم وبمناطق نفوذ كل طرف¹¹³، قبل أن يرسل مروان بن محمد جيشاً بقيادة عمر بن هبيرة من قرقيسيا لإنهاء سيطرة الخوارج على الكوفة وكان ذلك سنة 129هـ¹¹⁴.

بالتزامن مع ذلك كانت خراسان وأقاليم ما وراء النهر قد خرجت من السيادة الأموية فعليا حيث أضحت ساحة للصراعات والتجاذبات بين عدة قوى، نصر بن سيار ممثل السلطة، وأحد الثائرين العرب يدعى الكرمانى، وأبي مسلم الذي قاد الثورة العباسية ضد الخلافة الأموية.

4. خاتمة:

إن الاضطرابات الأمنية والحروب الداخلية التي كانت تعترى الدولة الإسلامية على فترات متباعدة خلال العهد الأموي كانت تخلف تداعيات كارثية على مقدرات الأمة والحياة الاقتصادية فيها وتتسبب لها في خسائر ضخمة في الأموال والإنتاج على حد سواء، فبجانب الآثار المباشرة المدمرة على النشاط الزراعي الذي كان يمثل عماد اقتصاد الدولة وكذا التأثير على حيوية واستمرارية الحركية التجارية التي كانت تتعرض للشلل التام في بعض الأحيان بين مختلف أقاليم الخلافة، نسجل أيضاً تضرراً كبيراً للوضع المالي للدولة حيث كانت تتأثر مواردها المتأتية من الجباية

بصورة ملموسة نتيجة الخراب الذي كان يصيب الزراعة والريف أو خروج أقاليم بأكملها من سيادة الدولة خلال فترات الانفلات الأمني أو نتيجة ضعف السلطة السياسية للدولة في الأمصار أو غيابها تماما ما يوقر بدوره الظروف المناسبة لانتشار عمليات النهب لاحتياطات الدولة من الأموال حيث كانت تجد مبالغ كبيرة طريقها إلى أيدي المتغلبين أو ممثلي السلطة على حد سواء، وبجانب كل هذا كانت الدولة تجد نفسها مضطرة إلى توظيف قسم كبير من مواردها المتهالكة من أجل إعادة إعمار ما خلفته الحروب الداخلية بعد انقضائها حيث كانت تستهلك هذه الموارد لإعادة إنعاش الحياة الاقتصادية فيها من جديد بدل توظيفها لتحقيق تطور أكبر.

5. قائمة المراجع:

المصادر:

- الأصبهاني، أبي نعيم أحمد بن عبد الله (ت 430هـ): تاريخ أصبهان، تحقيق سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1990.
- ابن أعم الكوفي، أحمد (ت 314هـ): كتاب الفتوح، تحقيق علي شيري، دار الأضواء للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط 1، 1991.
- بحشل، أسلم بن سهل الرزّاز (ت 292هـ): تاريخ واسط، تحقيق كوركيس عوّاد، عالم الكتب، بيروت، ط 1، 1986.
- البلاذري، أحمد بن يحيى (ت 279هـ):
- أنساب الأشراف، تحقيق وتقديم سهيل زكار ورياض زركلي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط 1، 1996.
- البلدان وفتوحها وأحكامها، تحقيق سهيل زكار، دار الفكر، بيروت، ط 1، 1992.
- ابن الجوزي، أبي الفرج عبد الرحمن (ت 597هـ): المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، دراسة وتحقيق محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا، راجعه وصححه نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1992.

- ابن حوقل النصيبي (ت بعد 367هـ): صورة الأرض، دار مكتبة الحياة، بيروت، د. ط، 1992.
- ابن خرداذبة، عبيد الله (ت حوالي 280هـ): المسالك والممالك، مطبعة بريل، ليدن، 1889.
- ابن خلدون، عبد الرحمن (ت 808هـ): ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من نوي الشأن الأكبر، تحقيق خليل شحادة، مراجعة سهيل زكار، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، د. ط، 2000.
- خليفة بن خياط العصفري (240هـ): تاريخ خليفة، تحقيق أكرم ضياء العمري، دار طيبة، الرياض، ط 2، 1985.
- الدينوري، أحمد بن داود (ت 282هـ): الأخبار الطوال، مطبعة السعادة، مصر، ط 1، 1330هـ.
- الذهبي، شمس الدين (ت 748هـ): تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط 2، 1990.
- الزبير بن بكار (256هـ): الأخبار الموفقيات، تحقيق سامي المكي العاني، عالم الكتب، بيروت، ط 2، 1996.
- الصولي، محمد بن يحيى (ت 335هـ): أدب الكتاب، تصحيح وتعليق محمد بهجة الأثري، المطبعة السلفية، القاهرة، د. ط، 1341هـ.
- الطبري، محمد بن جرير (ت 310هـ): تاريخ الرسل والملوك، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرف، مصر، ط 2، د. ت.
- العسكري، أبي هلال الحسن بن عبد الله (ت 295هـ): الأوائل، تحقيق وضبط وتعليق محمد السيد الوكيل، دار البشير للثقافة والعلوم الإسلامية، طنطا-المنصورة، ط 1، 1987.
- ابن قتيبة الدينوري، عبد الله (ت 276هـ): الإمامة والسياسة، تحقيق علي شيري، دار الأضواء للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط 1، 1990.
- الماوردي، علي بن محمد (ت 450هـ): الأحكام السلطانية والولايات الدينية، تحقيق أحمد المبارك البغدادي، مكتبة دار ابن قتيبة، الكويت، ط 1، 1989.

- المبرّد، محمد بن يزيد (ت 285هـ): الكامل، حققه وعلّق عليه محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، ط2، د. ت.
- المسعودي، أبي الحسن بن علي (ت 346هـ): مروج الذهب ومعادن الجوهر، راجعه كمال حسن مرعي، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، ط 1، 2005.
- ياقوت الحموي، شهاب الدين (626هـ): معجم البلدان، دار صادر، بيروت، د. ط، 1977.

المراجع:

- صالح أحمد العلي: التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة في القرن الأول الهجري، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط 2، د. ت.
- عبد الواحد ذنون طه: العراق في عهد الحجاج بن يوسف الثقفي، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ط 2، 2005.
- عصام هاشم عيدروس الجفري: التطور الاقتصادي في العصر الأموي، رسالة مقدمة لتيل شهادة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، السعودية، 1992.
- ف. هايد: تاريخ التجارة في الشرق الأدنى في العصور الوسطى، تعريب أحمد محمد رضا، مراجعة ع الدين فودة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د. ط، 1985.
- لطيفة البكّاي: حركة الخوارج نشأتها وتطورها إلى نهاية العهد الأموي (132-37هـ)، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط 1، 2001.
- محمد عبد الحي محمد شعبان: صدر الإسلام والدولة الأموية 600-750م (132هـ)، الأهلية للنشر والتوزيع، د. ط، 1987.
- موريس لومبار: الإسلام في مجده الأول من القرن 2هـ إلى القرن 5هـ (8-11م)، ترجمة وتعليق إسماعيل العربي، دار الآفاق الجديدة، المغرب، ط 3، 1990.

7. هوامش:

- عصام هاشم عيروس الجفري: التطور الاقتصادي في العصر الأموي، رسالة مقدمة لنيل شهادة¹
- الماجستير في الاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، السعودية، 1992، ص 35.
- خليفة بن خياط العصفري (240هـ): تاريخ خليفة، تحقيق أكرم ضياء العمري، دار طيبة، الرياض،²
- ط 2، 1985، ص 253.
- محمد بن يزيد المبرّد (ت 285هـ): الكامل، حققه وعلّق عليه محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، ط³
- 2، ج 3، ص 1239-1262 / أحمد بن يحيى البلاذري (ت 279هـ): أنساب الأشراف، تحقيق وتقديم سهيل زكار ورياض زركلي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط 1، 1996، ج 7، ص 167 / محمد بن جرير الطبري (ت 310هـ): تاريخ الرسل والملوك، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرف، مصر، ط 2، 1970، ج 6، ص 120-123.
- المبرّد: المصدر السابق، ج 3، ص 1271 / خليفة: المصدر السابق، ص 276.
- البلاذري: المصدر السابق، ج 13، ص 401.
- خليفة: المصدر السابق، ص 267-268.
- خليفة: المصدر نفسه، ص 285.
- أحمد بن أعمم الكوفي (ت 314هـ): كتاب الفتوح، تحقيق علي شيري، دار الأضواء للطباعة والنشر⁸
- والتوزيع، بيروت، ط 1، 1991، ج 6، ص 360.
- البلاذري: المصدر السابق، ج 7، ص 324 / ابن أعمم: المصدر نفسه ج 7، ص 88.
- الطبري: المصدر السابق، ج 6، ص 339.
- البلاذري: المصدر السابق، ج 7، ص 324.
- ابن أعمم: المصدر السابق، ج 7، ص 91.
- موضع على نهر دجيل قرب دير الجاثليق. ياقوت الحموي (626هـ): معجم البلدان، دار صادر،¹³
- بيروت، د. ط، 1977، م 5، ص 127.
- الطبري: المصدر السابق، ج 6، ص 366.
- الطبري: المصدر نفسه، ج 6، ص 592.
- البلاذري: البلدان وفتوحها وأحكامها، تحقيق سهيل زكار، دار الفكر، بيروت، ط 1، 1992، ص 16.
- 335-336.
- الطبري: المصدر السابق، ج 6، ص 123.

- المبرّد: المصدر السابق، ج 3، ص 1283 / البلاذري: أنساب الأشراف، ج 7، ص 18.413
- محمد عبد الحي محمد شعبان: صدر الإسلام والدولة الأموية 600-750م (132هـ)، الأهلية¹⁹
- للنشر والتوزيع، د. ط، 1987، ص 123.
- البلاذري: أنساب الأشراف، ج 13، ص 20.380
- البلاذري: نفسه، ج 13، ص 21.355
- محمد عبد الحي محمد شعبان: المرجع السابق، ص 22.123
- البلاذري: المصدر السابق، ج 13، ص 23.380
- صالح أحمد العلي: التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة في القرن الأول الهجري، دار الطليعة²⁴
- للطباعة والنشر، بيروت، ط 2، د. ت، ص 183.
- المبرّد: المصدر السابق، ج 3، ص 25.1241
- ابن أعثم: المصدر السابق، ج 8، ص 26.313
- ف. هايد: تاريخ التجارة في الشرق الأدنى في العصور الوسطى، تعريب أحمد محمد رضا، مراجعة عز²⁷
- الدين فودة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د. ط، 1985، ج 1، ص 53-54.
- موريس لومبار: الإسلام في مجده الأول من القرن 2هـ إلى القرن 5هـ (11-8م)، ترجمة وتعليق²⁸
- إسماعيل العربي، دار الأفاق الجديدة، المغرب، ط 3، 1990، ص 326.
- محمد عبد الحي محمد شعبان: المرجع السابق، ص 29.105
- البلاذري: فتوح البلدان، ص 30.253
- شمس الدين الذهبي (ت 748هـ): تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق عمر عبد³¹
- السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط 2، 1990، ج 5، ص 312-313.
- البلاذري: أنساب الأشراف، ج 7، ص 32.182
- الطبري: المصدر السابق، ج 6، ص 301 / عبد الرحمن بن الجوزي (ت 597هـ): المنتظم في تاريخ³³
- الملوك والأمم، دراسة وتحقيق محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا، راجعه وصححه نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1992، ج 6، ص 193.
- البلاذري: أنساب الأشراف، ج 7، ص 323 / ابن أعثم: المصدر السابق، ج 7، ص 34.88
- البلاذري: نفسه، ج 8، ص 35.299

- ابن أعثم: المصدر السابق، ج 7، ص 61.36
- البلاذري: المصدر السابق، ج 8، ص 303.37
- البلاذري: نفسه، ج 8، ص 304.38
- ياقوت الحموي: المصدر السابق، م 5، ص 98.39
- البلاذري: المصدر السابق، ج 7، ص 120-121.40
- صالح العلي: المرجع السابق، ص 240.41
- صالح العلي: المرجع نفسه، ص 236.42
- عبد الله بن قتيبة الدينوري (ت 276هـ): الامامة والسياسة، تحقيق علي شيري، دار الأضواء⁴³
- للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط 1990، ج 1، ص 2، ص 25.
- صالح العلي: المرجع السابق، ص 240.44
- البلاذري: فتوح البلدان، ص 513.45
- صالح العلي: المرجع السابق، ص 242.46
- محمد عبد الحي محمد شعبان: المرجع السابق، ص 123.47
- الصولي، محمد بن يحيى (ت 335هـ): أدب الكتاب، تصحيح وتعليق محمد بهجة الأثري، المطبعة⁴⁸
- السلفية، القاهرة، د. ط، 1341هـ، ص 219.
- علي بن محمد الموردي (ت 450هـ): الأحكام السلطانية والولايات الدينية، تحقيق أحمد المبارك⁴⁹
- البغدادي، مكتبة دار ابن قتيبة، الكويت، ط 1، 1989، ص 228.
- الميرد: المصدر السابق، ج 3، ص 1221-1222 / البلاذري: أنساب الأشراف، ج 7، ص 50
- 147.
- البلاذري: نفسه، ج 7، ص 158.51
- خليفة: المصدر السابق، ص 257.52
- الطبري: المصدر السابق، ج 5، ص 618.53
- الميرد: المصدر السابق، ج 3، ص 1241.54
- البلاذري: المصدر السابق، ج 6، ص 382.55
- الميرد: المصدر السابق، ج 3، ص 1240-1241 / البلاذري: نفسه، ج 7، ص 158 /⁵⁶
- الطبري: المصدر السابق، ج 5، ص 616.
- لطيفة البگاي: حركة الخوارج نشأتها وتطورها إلى نهاية العهد الأموي (37-132هـ)، دار الطليعة⁵⁷
- للطباعة والنشر، بيروت، ط 1، 2001، ص 140.

- المبرّد: المصدر السابق، ج 3، ص 1272 / البلاذري: المصدر السابق، ج 7، ص 58.165
- البلاذري: نفسه، ج 7، ص 32 وما بعدها / الطبري: المصدر السابق، ج 6، ص 128 وما بعدها⁵⁹
- أورد عبد الواحد ذنون طه قائمة بقيمة الخراج في العراق خلال ولاية الحجاج بن يوسف بالاستناد إلى⁶⁰
- مختلف المصادر جاءت كالآتي:
- ثمانية عشر مليون درهم (عند ابن خردادبة وابن رسته والمقدسي البشاري ...)
- خمسة وعشرون مليون درهم (عند اليعقوبي -تاريخه- والمسعودي -التنبيه والأشراف- والصولي)
- ثمانية وعشرون مليون درهم (عند ياقوت الحموي)
- أربعون مليون درهم (عند البلاذري -فتوح- والصولي وابن كثير)
- ثمانون مليون درهم (عند الصولي)
- مائة وثمانية عشر مليون درهم (عند الماوردي)
- راجع كتابه: العراق في عهد الحجاج بن يوسف النخعي، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ط 2، 2005، ص 187.
- لطيفة البگاي: المرجع السابق، ص 61.152
- البلاذري: أنساب الأشراف، ج 13، ص 62.383
- المبرّد: المصدر السابق، ج 3، ص 1331-1332 / البلاذري: نفسه، ج 7، ص 63.431
- البلاذري: نفسه، ج 13، ص 64.416
- الطبري: المصدر السابق، ج 6، ص 65.301
- المبرّد: المصدر السابق، ج 3، ص 66.1269
- خليفة: المصدر السابق، ص 67.159
- أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت 430هـ): تاريخ أصبهان، تحقيق سيد كسروي حسن، دار الكتب⁶⁸
- العلمية، بيروت، ط 1، 1990، ج 1، ص 66.
- الأصبهاني: نفسه، ج 1، ص 69.62
- المبرّد: المصدر السابق، ج 3، ص 70.1321-1318
- المبرّد: المصدر نفسه، ج 3، ص 71.1275
- المسعودي، أبي الحسن بن علي (ت 346هـ): مروج الذهب ومعادن الجوهر، راجعه كمال حسن⁷²
- مرعي، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، ط 1، 2005، ج 3، ص 141-142.
- لطيفة البگاي: المرجع السابق، ص 73.161

- البلاذري: أنساب الأشراف، ج 7، ص 422.74
- ابن خلدون، عبد الرحمن (ت 808هـ): ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر
ومن عاصرهم من⁷⁵
- ذوي الشأن الأكبر، تحقيق خليل شحادة، مراجعة سهيل زكار، دار الفكر للطباعة النشر
والتوزيع، بيروت، د. ط، 2000، ج 3، ص 62.
- الصولي: المصدر السابق، ص 220 / البلاذري: فتوح البلدان، ص 314.76
- الصولي: نفسه، ص 220.77
- ياقوت الحموي: المصدر السابق، م 5، ص 349.78
- المسعودي: المصدر السابق، ج 3، ص 112 / ابن أعمش: المصدر السابق، ج 7، ص
108.79
- ياقوت الحموي: المصدر السابق، م 5، ص 350.80
- البلاذري: فتوح البلدان، ص 480.81
- الطبري: المصدر السابق، ج 6، ص 523.82
- العسكري، أبي هلال الحسن بن عبد الله (ت 295هـ): الأوائل، تحقيق وضبط وتعليق
محمد السيد⁸³
- الوكيل، دار البشير للثقافة والعلوم الإسلامية، مصر، ط 1، 1987، ص 168 /
الصولي: المصدر السابق، ص 220.
- البلاذري: المصدر السابق، ص 404-430.84
- البلاذري: أنساب الأشراف، ج 6، ص 13-14 / الطبري: المصدر السابق، ج 5،
ص 508.85
- البلاذري: نفسه، ج 7، ص 419.86
- البلاذري: نفسه، ج 8، ص 310 / ابن أعمش: المصدر السابق، ج 8، ص 221.87
- البلاذري: نفسه، ج 6، ص 395 / ابن أعمش: نفسه، ج 6، ص 239 / الطبري:
المصدر السابق⁸⁸
- ج 6، ص 33.
- ابن أعمش: نفسه، ج 7، ص 90.89
- البلاذري: أنساب الأشراف، ج 9، ص 186-187 / الطبري: المصدر السابق، ج
7، ص 262⁹⁰
- الطبري: نفسه، ج 7، ص 302.91
- البلاذري فتوح البلدان، ص 339 / الصولي: المصدر السابق، ص 220.92
- البلاذري: نفسه، ص 340.93
- محمد عبد الحي محمد شعبان: المرجع السابق، ص 132.94
- عبد الله بن خرداذبة (ت حوالي 280هـ): المسالك والممالك، مطبعة بريل، ليدن،
1889، ص 15⁹⁵

- ابن حوقل النصيبي (ت بعد 367هـ): صورة الأرض، دار مكتبة الحياة، بيروت، د.
ط، 1992، ص 211 / العسكري: المصدر السابق، ص 168.
- أسلم بن سهل الرزاز بحشل (ت292هـ): تاريخ واسط، تحقيق كوركيس عواد، عالم
الكتب، بيروت،⁹⁶
- ط 1، 1986، ص 38-39.
- ياقوت الحموي: المصدر السابق، م 5، ص 349.⁹⁷
- البلاذري: أنساب الأشراف، ج 9، ص 174-175 / الطبري: المصدر السابق، ج
5، ص 483⁹⁸
- خليفة: المصدر السابق، ص 372 / المبرّد: المصدر السابق، ج 3، ص 1241 /
البلاذري: المصدر⁹⁹
- السابق، ج 7، ص 159 / الطبري: نفسه، ج 7، ص 298.
- المسعودي: المصدر السابق، ج 3، ص 76-78.¹⁰⁰
- الطبري: المصدر السابق، ج 5، ص 544.¹⁰¹
- البلقاء: كورة من أعمال دمشق بين الشام ووادي القرى، قصبتها عمّان وفيها قرى
كثيرة ومزارع واسعة. ياقوت الحموي: المصدر السابق، م 1، ص 489.
- البلاذري: المصدر السابق، ج 7، ص 42-43.¹⁰²
- الزبير بن بكار (ت256هـ): الأخبار الموفقيات، تحقيق سامي المكي العاني، عالم
الكتب، بيروت، ط¹⁰³
- 2، 1996، ص 426 / الطبري: المصدر السابق، ج 5، ص 405.
- الزبير بن بكار: نفسه، ص 426 / الذهبي: تاريخ الاسلام، ج 5، ص 306.¹⁰⁴
- الطبري: المصدر السابق، ج 6، ص 176 / الذهبي: المصدر نفسه، ج 5، ص
309.¹⁰⁵
- البلاذري: المصدر السابق، ج 7، ص 249.¹⁰⁶
- الدينوري، أحمد بن داود (ت282هـ): الأخبار الطوال، مطبعة السعادة، مصر، ط 1،
1330هـ،¹⁰⁷
- ص 267.
- المبرّد: المصدر السابق، ج 3، ص 1241.¹⁰⁸
- الطبري: المصدر السابق، ج 6، ص 301.¹⁰⁹
- الطبري: المصدر نفسه، ج 7، ص 305.¹¹⁰
- البلاذري: المصدر السابق، ج 8، ص 231.¹¹¹
- البلاذري: نفسه، ج 8، ص 232 / الطبري: المصدر السابق، ج 7، ص 317.¹¹²
- الطبري: نفسه، ج 7، ص 327.¹¹³
- الطبري: نفسه، ج 7، ص 350.¹¹⁴